République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Education Nationale
La Ministre

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية
الوزيرة

رقم: 258/و.ت.و/أ.خ.و/15

الجزائر في: 11 جوان 2015

السيدات والسادة:

- مديرو التربية بالولايات (للتنفيذ)
- المفتشون لكل المستويات (للمتابعة والتنفيذ)
- مديرو المؤسسات التعليمية (للتطبيق)

الموضوع: المنشور الإطار المتعلق بالسنة الدراسية 2015-2016.

يندرج الدخول المدرسي 2015-2016 في إطار الشروع في برمجة وتنفيذ العمليات المدرجة في المخطط التنموي للقطاع للخمسية المقبلة 2015 – 2019، وكذلك في سياق تعميق وتحسين سيرورة إصلاح المنظومة التربوية، ويرتكز أساسا على العمل ضمن التوجهات الرئيسية الثلاثة الآتية:

- مواصلة تجسيد العمليات المتعلقة بالتحوير البيداغوجي؛
- انتهاج أسلوب الترشيد والعقلنة في تسيير واستعمال الموارد المالية والمادية والبشرية المتاحة؛
- دعم الاحترافية لدى موظفي قطاع التربية الوطنية.

وهكذا، فإن العمليات التي تطبع الدخول المدرسي المقبل، والتي يجب أن تتم في إطار التوجهات المذكورة، تهدف الى:

أولا: ضمان أحسن استئناف للنشاطات الهيئة التربوية بالمقارنة مع السنوات السابقة؛

ثانيا: تحديد الأطر والمستويات وأوقات التدخل من طرف مختلف الاجهزة والفاعلين في النظام التربوي؛

ثالثا: تقييم درجة التقدم في تنفيذ مختلف العمليات المسطرة سواء على المستوى المركزي أو على مستوى الهياكل اللامركزة.

ولهذا، فإن ترتيب الأولويات يرتكز على الأهمية الممنوحة للجانب البيداغوجي في عمل كل هياكل النظام التربوي وعلى جميع المستويات.

إن الدخول المدرسي 2015-2016 يجب أن يكون إشارة انطلاق تغييرات في اتجاه تحسين نوعية التعليم الممنوح.

إن هذا المنشور الإطار يتضمن ترتيبا منطقيا للأولويات ويعبر عن حالة النظام التربوي وفي نفس الوقت يسطر اتجاهات العمل الواجب القيام به.

I- أولويات الدخول المدرسي

يتميز الدخول المدرسي 2015-2016، بالإضافة إلى كل العمليات المعتادة والمرتبطة باستئناف تمدرس التلاميذ، بالانطلاق في تجسيد العمليات الثلاث المهيكلة والمتعلقة بالأداء البيداغوجي في النظام التربوي:

- تحضير وتنصيب آليات ووسائل المرافقة الضرورية (تكوين المفتشين المكلفين بتعميم التكوين، تكوين المدرسين، تكوين رؤساء المؤسسات، إعداد الكتب المدرسية والدلائل المنهجية ودفاتر نشاطات التلاميذ ودليل المعلم ورقمنة الموارد البيداغوجية...) وكل ذلك يهدف إلى تطبيق المناهج الجديدة التي يطلق عليها مناهج الجيل الثاني، للدخول المدرسي 2016-2017.

الإرساء الفعلي، ابتداء من شهر سبتمبر 2015، لنظام جديد للتقويم البيداغوجي يتجه أكثر نحو التركيز على بناء التعلمات ويضع حدا للحفظ والاسترجاع الآلي للمعارف.

- التركيز على المرحلة الابتدائية من الجوانب التنظيمية والبيداغوجية وهياكل الاستقبال والوسائل المادية. وستشكل هذه المرحلة الموضوع المحوري للسياسة التربوية لوزارة التربية الوطنية بالنظر إلى مكانتها وأهميتها من الجانب الكمي والنوعي في بناء التعلمات الأولى لدى التلاميذ.

1. في مجال المناهج والمواقيت والوسائل التعليمية:

تندرج العمليات التي تباشرها الوزارة في هذا المجال ضمن المحور المتعلق بالتحوير البيداغوجي، وتهدف الى تحسين الوضعية الحالية من خلال عملية الضبط البيداغوجي (ضبط التعليم، ضبط التعلمات ، ضبط التقييم) وكذا وجاهة نظام الإرشاد والتوجيه المدرسي.

أ- تحسين التعلمات

هناك أيضا ترتيبات بيداغوجية موجهة لتحسين التعلمات منها :

- التوسيع الفعلي للاستفادة من التربية التحضيرية من منطلق ضمان تكافؤ الفرص ومبدأ المساواة بين مختلف المناطق الجغرافية وذلك بتنسيق الجهود مع قطاعات أخرى مع الانتهاء من هذه العملية في سنة 2017،
- توسيع فتح أقسام التعليم المكيف لفائدة التلاميذ الذين يعانون من صعوبات في التعلم و التي تسمح بتنظيم المعالجة البيداغوجية،
- توسيع فتح الأقسام الخاصة التي تستقبل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وفقا لأحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 13 مارس 2014،
- التكفل البيداغوجي بالتلاميذ المتمدرسين في الأقسام متعددة المستويات،
- اعطاء الأهمية للبعد التطبيقي للتعلمات : الأعمال التطبيقية في المواد التجريبية ، ورشات الكتابة، تقنيات التعبير الكتابي، حل وضعيات الإشكال، مشروع الدراسات،
- توسيع تعليم الأمازيغية في ولايات جديدة،
- مواصلة إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في ميادين التعليم والتعلمات،
- التكفل بالتلاميذ الماكثين في المستشفيات مدة طويلة.

ب- تحسين أساليب التقييم البيداغوجي

إن جهاز التقييم البيداغوجي الحالي يتطلب التحديث بتفضيل سيرورة التعلم. ولهذا الغرض، ستفتح ورشة ذات أهمية قصوى تستهدف مراجعة التمثلات وممارسات التقييم. ويتم بناء هذا الجهاز في الاتجاهات الآتية :

- **تأسيس جهاز جديد للتقويم البيداغوجي بغية وضع حد للحفظ الآلي للمعارف. سيبنى هذا الجهاز بتمفصلاته المفاهمية والوظيفية والعملية، على أن يقود إلى إعادة بناء سلوكات بيداغوجية جديدة لدى الأساتذة.**
- **تعميم عملية الضبط والمعالجة البيداغوجية كمبدأ عملي للممارسة داخل القسام. هذه العملية التي انطلقت خلال السنة الدراسية 2014-2015 يجب توسيعها في اتجاهين لتشمل:**
  - **كل المواد التعليمية،**
  - **كل مستويات التعليم .**

  إن الأثر المنطقي لهذا الإجراء سيؤدي إلى تخفيض نسبة الإعادة في المراحل الثلاث.
- **مباشرة إجراءات بسيطة للتقييم البيداغوجي إبتداء من الدخول المدرسي ، تكون ذات طابع تشخيصي بهدف توجيه التعليم والتعلمات انطلاقا من القدرات الحقيقية للتلميذ.**

ج- التكفل بالإرشاد المدرسي واعتماد المقاييس البيداغوجية في عملية التوجيه

إن ممارسات التقييم والمعالجة البيداغوجية التي ستطبع المسائل المتعلقة بالتوجيه والارشاد المدرسي تستدعي سلوكات حية من جانب الاساتذة والاداريين والمفتشين ومستشاري التوجيه والإرشاد، ستتجه نحو بناء مشروع التلميذ و تنفيذه المتواصل بالتوافق مع قدراته ورغباته واهتماماته.

وعليه، ستتكفل الهياكل المعنية بتحقيق الأهداف الآتية:

- **دعم جهاز الإرشاد المدرسي في النظام التربوي للتكفل المبكر بالأبعاد النفسية والاجتماعية لدى التلاميذ وكذا بمواهبهم وتنمية العمل الإرشادي ابتداء من السنة الأولى متوسط على الخصوص لمرافقة ومساعدة التلميذ على البناء التدريجي لمشروعه الشخصي وإشراكه في اختياراته المدرسية والمهنية،**
- **العمل على ترسيخ منهجية الإرشاد التدريجي للتوجيه نحو الجذعين المشتركين ونحو شعب السنة الثانية ثانوي وتشجيع التوجيه نحو شعبة الرياضيات و كذا نحو التعليم والتكوين المهنيين انطلاقا من بداية الموسم الدراسي مع القيام بالعمليات الإعلامية اللازمة،**
- **تكثيف المقابلات التي يقوم بها مستشارو التوجيه والارشاد المدرسي بغية معالجة الوضعيات النفسية والاجتماعية،**
- **الاستئناس بدليل الإرشاد المدرسي المعدّ لهذا الغرض وإثراؤه بهدف الاستجابة إلى المهارات الحياتية لدى التلاميذ،**
- **التحكم الفعلي بكيفية متدرجة ودائمة في آليات التوجيه من أجل تجنب الطعون في نهاية السنة.**

2. في مجال تحسين التسيير البيداغوجي والإداري للمؤسسات التربوية وتوفير شروط التمدرس:

يرتكز هذا النوع من التحسين على النتائج الملاحظة والتي تمكن من تقدير أثر عمل المسيرين في الميدان، وذلك بفضل نظام قياسات خاص بكل مقاطعة. ومن أجل ذلك، فان مشروع المؤسسة يزود بمؤشرات ذات دلالة مرتبطة بالبلدية وبالولاية وكذا بالمؤشرات الوطنية، وذلك للتمكن من بناء أجهزة للمقارنة المحلية والوطنية ثم بعد ذلك للمقارنة الدولية.

إن استعمال هذه المؤشرات والقياسات ستكون من هنا فصاعدا قاعدة عمل لمديري المؤسسات والمفتشين والتي يجب اعتبارها مسعى جماعيا يهدف الى تحسين نوعية الخدمة التربوية والتكوينية المقدمة انطلاقا من الواقع، بحيث تقوم على مبدأ حتمية النتائج.

وفي هذا الإطار لا بد من العمل بما يلي :

- دعم قدرات الاستقبال في كل الأطوار التعليمية ببذل المزيد من الجهد في مجال إنجاز الهياكل البيداغوجية وهياكل الدعم المدرسي،
- تحسين مقاييس التمدرس وفق أهداف الإصلاح لا سيما تلك التي تتعلق باستعمال الزمن الدراسي وبمعدل شغل القاعات ومعدل التأطير،
- العمل على تقليص نظام الدوامين في مرحلة التعليم الابتدائي،
- مواصلة تطوير العمل بالمشروع والتحكم في الأدوات التي تسمح بإعداده ومتابعته وتقييمه،
- توظيف تكنولوجيات الإعلام والاتصال في خدمة رقمنة الإدارة بغرض تطوير ممارسة التسيير وتحسين الخدمة العمومية،
- التحكم في تنشيط المجالس البيداغوجية من حيث الوقت والفعالية والانتظام لخدمة الفعل التربوي في إطار التكاملية والتشاور البناء واتخاذ القرارات وتبني الحلول المناسبة لخصوصية كل وضعية.

3. في مجال رفع قدرات التكوين لدعم التوجه التدريجي نحو تحقيق الاحترافية

تهدف العمليات المدرجة ضمن هذا المجال إلى تحسين أداء الأساتذة ورفع مردود المنظومة من خلال العمليات التالية:

التقليص التدريجي من اللجوء إلى التوظيف المباشر و ذالك بالتنسيق مع قطاع التعليم العالي لرفع قدرات المدارس العليا للأساتذة. وفي هذا الاطار، تندرج العمليات التي تقوم بها الوزارة في ميدان التكوين الأولي والتكوين أثناء الخدمة والتكوين عن بعد والتكوين المتخصص،

- اللجوء إلى القوائم الاحتياطية كلما كانت هناك حاجة إلى توظيف المستخلفين وهذا طبقا للنصوص الصادرة عن المديرية العامة للوظيفة العمومية،
- اعتماد شروط ملائمة لاختيار المنتسبين الجدد لمهنة التعليم وتزويدهم بالكفاءات الأساسية لممارسة المهنة، قصد إدماجهم بسرعة مع اعطاء أهمية قصوى للمسائل المرتبطة بأخلاقيات المهنة والامتناع المطلق عن استعمال العنف بكل أشكاله ،

مواصلة عمليات التكوين المستمر التي تعتمد على تشخيص الحاجيات المهنية لدى الأساتذة والمؤطرين وترتيبها وبرمجتها وتكييفها لتلبية تلك الحاجيات، ويقع على عاتق المعاهد الوطنية لتكوين موظفي التربية الوطنية إعداد مخططات محيّنة للتكوين .

II - الحكامة

إن تحسين الحكامة من خلال القيادة البيداغوجية والادارية ترمي على الأمد القصير إلى إقامة اللامركزية بصفة جيدة وممنهجة وإلى تحقيق الاستقلالية بشكل يستوعبه الجميع. هذه الحكامة تسمح بالربط والتحكم في بلوغ غايات النظام التربوي مع احترام الخصوصيات المحلية الأكثر وجاهة في مجال المساواة وتكافؤ الفرص. هذا المسعى سيتجسد من خلال المحاور التالية :

أولا : مواصلة تعزيز قدرات القطاع في مجالات هياكل الاستقبال والتأطير التربوي والإداري ودعم التمدرس، وذلك بمنح الأولوية للمناطق الجغرافية الأكثر احتياجا عند توزيع الموارد، ذلك لتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص والحد من الفوارق بين ولايات الوطن وداخل الولاية نفسها،

ثانيا : تعزيز سياسة الحكومة في مجال تحسين الخدمة العمومية في قطاع التربية الوطنية،

ثالثا : تنصيب أداتين للحكامة الخاصة بالتفتيش من خلال:

- هيئة التفتيش للولاية،
- مشروع المقاطعة للمفتش.

تسيير الموارد البشرية

تستوجب العناية الخاصة بمخططات تسيير الموارد البشرية، التقيد بما يلي:

- إحالة جميع الموظفين الذين بلغوا السن القانونية على التقاعد،
- السهر على إنشاء وتجديد اللجان المتساوية الأعضاء،
- تنظيم مسابقات التوظيف مع الحرص على إنجاز مختلف عمليات التوظيف وفق التنظيم الساري المفعول قبل الدخول المدرسي،
- تنصيب كل المؤطرين في مؤسساتهم سواء تعلق الأمر بالتأطير الإداري أو التأطير البيداغوجي وذلك قبل الدخول المدرسي والعمل على ضمان استقرارهم في مواقع عملهم،
- التسجيل على قوائم التأهيل مع اعتماد الشفافية والإنصاف وتشجيع الابتكار عند إنجاز هذه العملية لما لها من أهمية بالغة لدى الموظفين. لذا، يجب السهر على التطبيق الصارم والنزيه للقوانين الضابطة لها، لاسيما ما تعلق منها بدراسة ملفات المعنيين والنسب المحددة لكل رتبة .
- الإصغاء قصد المساهمة في حل المشاكل المطروحة من طرف ممثلي مختلف الفئات.

ومن المنتظر أن تساهم العمليات المسطرة للموسم الدراسي 2015- 2016 في تحقيق الأهداف التربوية المنشودة.

III : المحاور الأساسية للعمليات المتعلقة بالدخول المدرسي 2015-2016

إن تحقيق الأهداف المنشودة يقتضي احترام التدابير التنظيمية والتربوية، والتقيد بالتعليمات والتوجيهات الرسمية المتعلقة بكل مجال والسهر على تنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

المحور الأول : التحكم في عملية التخطيط للدخول المدرسي على مستوى مديريات التربية

يحتوي هذا المحور على سلسلة من العمليات التي ينبغي تخطيطها وتنفيذها في إطار الحكامة الرشيدة من أجل ضمان انطلاق الدخول المدرسي في أحسن الظروف.

وعليه، فإن السيدات والسادة مديري التربية مدعوون إلى تكثيف التنسيق بين رؤساء المصالح ورؤساء المؤسسات والمفتشين ومع الأطراف الخارجية التي لها صلة بالدخول المدرسي.

ومن العمليات التي تندرج ضمن هذا المحور يمكن ذكر ما يلي :

1. ظروف التمدرس

- **العمل على تحقيق التمدرس الإجباري** للأطفال البالغين السن القانوني للتمدرس (ست (6) سنوات)، وتعني بالنسبة للسنة الدراسية 2015- 2016، الأطفال المولودين ما بين أول جانفي و31 ديسمبر 2009، وفق ما نصت عليه التعليمة الوزارية المشتركة الصادرة في 3جوان 2009. وعلى كل ولاية أن تتخذ كل الترتيبات المتعلقة بحساب نسبة التمدرس في صفوف هذه الشريحة من الأطفال.
- **ضمان الحق في التمدرس للتلاميذ إلى غاية ستة عشر**(16) سنة ،
- **ضبط توقعات التلاميذ حسب كل مستوى وكل مرحلة تعليمية وكل مؤسسة**، باعتبارها عملية محورية في تحضير الدخول المدرسي،
- **تشكيل الأفواج التربوية المتوقعة**، بمراعاة المقاييس التربوية المعتمدة ومرافق الاستقبال المتوفرة والمتوقع استلامها.

لذلك، يتعين عند الاقتضاء تعديل المقاطعات الجغرافية لضمان التوزيع المتوازن للتلاميذ على هياكل الاستقبال،

- **ضبط التأطير البيداغوجي الكافي** لضمان التغطية الشاملة لجميع المواد التعليمية، والحرص على الاستعمال العقلاني للموارد البشرية والعمل على تغطية الحاجيات محليا من خلال استغلال المناصب الشاغرة وإعادة توزيع التأطير التربوي والإداري على المؤسسات التعليمية بالولاية توزيعا متوازنا وإعطاء الأولوية للمناطق النائية،
- **ضبط الخرائط التربوية والإدارية بدقة**، ويتم ذلك بإشراك رؤساء المؤسسات التعليمية والمفتشين المعنيين وتبليغها لهم خلال شهر جويلية 2015، ليتسنى للمؤسسات التعليمية إنجاز التنظيمات التربوية وجداول التوقيت قبل الخروج إلى العطلة وتفادي التعديلات المتكررة، مع وجوب احترام الحجم الساعي الأسبوعي المقرر لكل أستاذ.

2. تحضير الهياكل المدرسية الجديدة في أجل لا يتعدى 31 أوت 2015

ولذلك يجب السهر على تنفيذ التوصيات التالية :

- استلام الهياكل الجديدة بالتنسيق مع المصالح الولائية المكلفة بالإنجاز،
- التقيد بشروط وكيفية إعداد ملفات الإنشاء أو التحويل أو الإلغاء للمؤسسات التربوية وهياكل الدعم،
- الالتزام بالتوجيهات الوطنية في التحضير الجيد للملفات التي تعرض على اللجنة الوزارية لإنشاء المؤسسات لدراستها قبل الفاتح من شهر سبتمبر2015،
- ضبط وضعية محاسبة المؤسسات التعليمية التي تقترح للإلغاء أو التحويل،

- ضبط وضعية هياكل الدعم المقترحة للفتح أو للغلق،
- برمجة عمليات الترميم من الغلاف المالي الموجه لإعادة تأهيل المؤسسات قبل الدخول المدرسي،
- ضمان توفر التجهيزات والوسائل التعليمية للهياكل المدرسية الجديدة.

3. أشغال الترميم والصيانة والصحة والأمن

استغلال العطل المدرسية فيما يلي :

- إنجاز الترميمات بالتنسيق الفعلي مع الجماعات المحلية فيما يتعلق بترميم المدارس الابتدائية ،
- القيام بأعمال الصيانة بما في ذلك الخاصة بالتدفئة في المؤسسات التعليمية،
- تجديد التجهيزات لمختلف مراحل التعليم وفق الاحتياجات الضرورية، مع مراعاة الترتيبات القانونية المتعلقة بإسقاط العتاد القديم، والصيانة الدورية للأجهزة والوسائل المستعملة في المخابر وفي إدارات المؤسسات التعليمية،
- بخصوص هياكل الدعم، لابد من التكفل بالجانب الصحي والأمني مع الجماعات المحلية، خاصة عند إعداد شهادة المطابقة على أن تكون هذه العملية قبل الدخول المدرسي،
- استغلال المؤسسات التعليمية خارج أوقات عملها لإنجاز حصص الدعم التي تنظمها المراكز الجهوية أو الولائية للتعليم والتكوين عن بعد.

4. فتح مؤسسات التربية والتعليم الخاصة

- إيداع طلبات إنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة لدى مديريات التربية مرفقة بالملفات التقنية الكاملة طبقا لبنود دفتر الشروط وأحكام المرسوم التنفيذي رقم 05 -432 المؤرخ في 8 نوفمبر 2005، الذي يحدد شروط إنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة،
- الترخيص بفتح مؤسسات التربية والتعليم الخاصة وممارسة النشاط التربوي إلا بعد التأكد من توفر جميع المقاييس التقنية للهيكل ومرافقه.

5. التحكم في التسيير المالي والمادي للمؤسسات التعليمية

إن الاعتمادات المالية ضرورية لضمان السير الحسن للمؤسسات التعليمية وخاصة الجديدة منها. لذا، يجب على السيدات والسادة مديري التربية اتخاذ الترتيبات التالية:

- السهر على تطبيق النصوص الرسمية بشأن شغل السكنات الوظيفية الإلزامية أثناء حركة الموظفين،
- إعداد ميزانيات المؤسسات التعليمية المنشأة حديثا فور تلقيها الإعانات المالية المخصصة لها وتحويل نسخة منها مصادق عليها إلى الإدارة المركزية،
- الشروع فور إنشاء المؤسسات الجديدة في فتح الحسابات الخاصة بها لدى خزينة الولاية وموافاة المصالح المعنية بالوزارة بها،
- ضبط البطاقات الوصفية للمؤسسات قصد تحديد إعانات تسيير الثلاثي الأخير من السنة المالية.

المحور الثاني: الإجراءات الواجب اتخاذها لانطلاق الدروس من اليوم الأول للدخول المدرسي

إن الهدف المنشود من هذه السنة الدراسية هو تحقيق زمن دراسي يتوافق مع المقاييس الدولية على أن لا يقل عن 32 أسبوعا دراسيا.

لذلك يجب أن تقوم المؤسسات التعليمية بكل التحضيرات اللازمة قبل الخروج إلى العطلة الصيفية وقبل دخول التلاميذ في سبتمبر 2015.

أولا : يجب على رؤساء المؤسسات ومساعديهم توفير كل الشروط اللازمة لاستقبال التلاميذ في التاريخ المحدد للدخول المدرسي وضمان الانطلاق الفعلي للدروس من اليوم الأول.

ثانيا : إن السيدات والسادة مديري المؤسسات التعليمية مدعوون إلى ضبط كل الترتيبات قبل الخروج إلى العطلة ، ويتم ذلك بالتنسيق مع كل الأطراف المعنية. والهدف من ذلك هو توفير الظروف اللازمة للانطلاق الفعلي للدروس ويكون هذا بالفتح الإجباري لكل مرافق المؤسسة.

ومن بين هذه العمليات يمكن ذكر ما يلي:

العمليات التي لها صلة بالأساتذة والإدارة:

- الحرص على توفير التأطير البيداغوجي والإداري للسير الحسن للمؤسسة وبالتنسيق مع مصالح مديرية التربية،
- عقد مجالس الأقسام وإرسال الكشوف فور الانتهاء منها لتمكين التلاميذ وأوليائهم من إجراءات الطعن،
- تقديم إجراءات الطعون إلى شهر جويلية بدلا من تأجيلها إلى شهر سبتمبر والالتزام بالشروط المنظمة لعملية الطعن ودراستها والفصل فيها قبل الخروج إلى العطلة،
- تنصيب وتفعيل خلايا استقبال التلاميذ وأوليائهم بمديريات التربية والمؤسسات التعليمية حيث أنها تساهم في نجاح الدخول المدرسي من خلال التوجيهات والإرشادات التي تقدمها للتلاميذ وأوليائهم،
- الحرص على تقيد معلمي وأساتذة التعليم الابتدائي والأولياء بمضمون المنشور المتعلق بتخفيف المحفظة وتحديد قائمة الأدوات المدرسية،
- مراقبة وضعية حضور التلاميذ والأساتذة،
- إعداد النظام الداخلي للمؤسسة بإشراك أعضاء الجماعة التربوية والحرص على انسجامه مع النصوص السارية المفعول ووضعه في متناول التلاميذ والأولياء مع تقديمه للتلاميذ في حصة خاصة بداية الدخول المدرسي.

العمليات التي لها صلة بالتلاميذ والأولياء:

- الانطلاق في عملية تسجيل التلاميذ وتحضير قوائمهم ابتداء من شهر جويلية، وكذا بيع الكتب المدرسية على مستوى كل المؤسسات،
- منح فرصة الإعادة للتلاميذ الذين لم يسبق لهم إعادة السنة وتنظيم المعالجة البيداغوجية لهم،
- السهر على توفير المناهج والكتب المدرسية والأدوات التعليمية اللازمة للتمدرس،
- إعداد جداول التوقيت ووضعها في متناول المعلمين والأساتذة في شهر جويلية،

- عدم مطالبة التلاميذ المتمدرسين القدامى بتجديد الوثائق الخاصة بالحالة المدنية،
- إعلام التلاميذ الراسبين في مؤسسات التعليم في امتحانات نهاية السنة بالمسالك المتاحة لهم لا سيما التسجيل لدى الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، والتعليم والتكوين المهنيين وذلك قصد محاربة التسرب المدرسي.

المحور الثالث : تحسين الأداء البيداغوجي

إن تحسين العمل البيداغوجي يتجسد بالتناول المنتظم للمناهج الدراسية وبالمنهجية البيداغوجية التي تحقق الأهداف التربوية المسطرة والاهتمام بالتدابير التربوية التي تساهم في تحقيق الغايات المنشودة، ومنها:

- إعداد تدرجات للمنهاج في كل مستوى تعليمي بمراعاة تنظيم السنة الدراسية،
- العناية بالاختبارات الاستدراكية في مرحلتي التعليم الابتدائي والمتوسط وفق نص المنشور رقم 0.0.2/137 المؤرخ في2009/07/27، والمنشور رقم 138 المؤرخ في 26 أوت 2014،
- استغلال عمليات تقييم أداء المؤسسات على ضوء المؤشرات المعتمدة،
- استغلال نتائج الاختبارات مع نهاية كل فصل دراسي ومقارنتها بنتائج الامتحانات الرسمية،
- ترقية نشاطات المطالعة خارج الوعاء الزمني الرسمي واستثمار ما توفره المكتبات المدرسية التي تم تعزيزها بالكتب الملائمة لترقية هذا النشاط، وتحسيس الأساتذة والتلاميذ والأولياء بأهمية هذا النشاط في تنمية الملكة الفكرية لدى التلميذ، والمساهمة في بناء التعلمات. وهذا يتطلب متابعة مستمرة لهذه العملية وتقييمها دوريا ومواقاة المصالح المعنية بالوزارة بتقارير عن سيرها ونتائجها،
- إعطاء العناية اللازمة للتكفل بالتلاميذ بعد أوقات الدراسة الرسمية من خلال تنظيم أنشطة لاصفية وترفيهية، والعمل على تحسيس الأولياء والمعلمين من أجل بقاء تلاميذ السنتين الأولى والثانية ابتدائي بالمؤسسة لتوحيد أوقات الدخول والخروج وضمان أمن التلاميذ وسلامتهم،
- تطوير النشاطات الثقافية كسند لتعلم اللغة العربية و اللغات الاجنبية و خاصة المسرح المدرسي.

المحور الرابع : تكوين التأطير البيداغوجي والإداري

يشكل التكوين إحدى المُرَكّبات المحورية في إصلاح النظام التربوي، وأحد المحاور الأساسية التي ستطبع العمل خلال الخمسية المقبلة، للتجسيد التدريجي للاحترافية في قطاع التربية، من خلال أشكال التكوين الأربعة: التكوين الأولي، التكوين المتخصص، والتكوين أثناء الخدمة، والتكوين عن بعد. وحتى نتمكن من التحكم فيه أكثر، على مديري التربية اتخاذ الترتيبات التالية:

- إعطاء الأهمية القصوى للتكوين الذي يسبق التعيين بعد التوظيف المباشر و قبل انطلاق الدراسة،
- السهر على استقبال الأساتذة المتربصين في إطار التداريب التي تجرى في الوسط المهني،
- برمجة حصص تكوينية تحت إشراف المفتشين أو الأساتذة المكونين لفائدة المستخلفين على المناصب الشاغرة،
- متابعة التكوين عن بعد لمعلمي المدرسة الابتدائية وأساتذة التعليم المتوسط بالتنسيق مع مراكز جامعة التكوين المتواصل، طبقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2013/11/17 والمتعلق بالتكوين المستمر.

بالنسبة للتكوين أثناء الخدمة، يجب القيام بالعمليات التالية :

- تنفيذ مخطط التكوين أثناء الخدمة وفق متطلبات جودة التعليم،
- مواصلة تكوين موظفي القطاع دون استثناء في المعلوماتية،
- إدراج التكوين في ميداني التنمية البشرية وفي تكنولوجيات الإعلام والاتصال،
- إدراج تكوين ميداني متخصص في استعمال وصيانة الأجهزة والوسائل التعليمية للأساتذة وتقنيي المخابر،
- إدراج أساتذة الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد ضمن الأساتذة المعنيين بالتكوين البيداغوجي التجريبي أو ضمن الأيام البيداغوجية الأسبوعية مع بقية زملائهم في المؤسسات التعليمية.

تجدر الإشارة إلى ضرورة التكفل بتكوين الموظفين الذين تنص احكام المرسومين التنفيذيين المتعلقين بالقانون الأساسي لعمال قطاع التربية الوطنية وكذا القانون الأساسي للأسلاك المشتركة على متابعة التكوين قبل الترقية بعد النجاح في الامتحانات المهنية أو التسجيل على قوائم التأهيل.

المحور الخامس : تعزيز عمليات دعم التمدرس وترقية النشاط الثقافي والرياضي :

تهدف عمليات دعم التمدرس إلى ضمان تكافؤ فرص النجاح للجميع والحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على التسرب المدرسي، وترتكز على منحة التمدرس والإطعام والنقل والتضامن المدرسي، بالإضافة إلى الأنشطة الثقافية والرياضية. لذلك يجب تجسيدها من خلال القيام بما يلي:

- **منحة التمدرس:** التكفل بمنحة التمدرس بضبط قوائم التلاميذ المستفيدين من منحة 3000 دج، وإعدادها قبل الدخول المدرسي 2015- 2016، و العمل على تسليمها لأصحابها عند الدخول، مع موافاة المديرية المعنية بالوزارة بالوضعية بصفة دورية،
- **التضامن المدرسي:** العناية بالتضامن المدرسي بإشراك الجماعات المحلية والمديريات الولائية المكلفة بالنشاط الاجتماعي وجمعيات أولياء التلاميذ واللجان الولائية للتضامن الوطني والهلال الأحمر الجزائري، بالإضافة إلى قطاعات أخرى تنشط في هذا المجال في جمع المساعدات وتوزيعها على التلاميذ الذين هم في أمس الحاجة إليها عند الدخول المدرسي،
- **الإطعام المدرسي:** الحرص على فتح المطاعم المدرسية ابتداء من اليوم الأول للدخول المدرسي مع العمل على تحسين الوجبات الغذائية ومراقبتها وتطبيق كل المناشير والتعليمات المرتبطة بهذا الموضوع،
- **النقل المدرسي:** ضمان النقل المدرسي بالتنسيق مع الجماعات المحلية والتضامن لاسيما في المناطق النائية،
- **الصحة المدرسية:** فتح وحدات الكشف والمتابعة المنصبة بالمؤسسات التربوية وتجهيزها ومتابعة سيرها بالتنسيق مع مديريات الصحة والسكان، والعمل على تنشيط النوادي الصحية لتفعيل دور التربية الصحية في التحسيس والتوعية بمخاطر الأمراض والآفات الاجتماعية في الوسط المدرسي.

تنظيم النشاطات في الوسط المدرسي

- السهر على تنظيم نشاطات التفتح على المحيط والثقافة بتسطير برنامج سنوي ثري ومتنوع وفق البرنامج العام للوزارة (تنظيم مسابقات ومنافسات علمية وثقافية ورياضية وترفيهية في الأيام والأعياد الوطنية والدينية)، والسهر على تنظيم زيارات وخرجات ميدانية استطلاعية في إطار التفتح على المحيط،
- العمل على تأسيس جمعيات أولياء التلاميذ في كل المؤسسات التربوية وفق المنشور رقم 216 المؤرخ في 20 فيفري 2014،
- السهر على تنظيم نشاطات احتفالية قبيل العطل المدرسية.

على ضوء ما سبق ذكره في هذا المنشور، فإن الأمر يستوجب تنظيم اجتماعات تنسيقية لتحضير الدخول المدرسي على مستوى كل ولاية، تحت إشراف السيدات والسادة مديري التربية، وإعداد ملف متكامل في الموضوع، ليقدم لاحقا إلى وزارة التربية الوطنية،

وعليه، فإني أؤكد على الأهمية البالغة التي يكتسيها تحضير الدخول المدرسي وعلى ضرورة تظافر جهود جميع المعنيين، كل من موقع مسؤوليته، لينطلق الموسم الدراسي المقبل في أحسن الظروف بكل الولايات وفي جميع المؤسسات التعليمية.

لذا، أطلب منكم العمل على التجسيد الفعلي لكل الترتيبات الواردة في هذا المنشور ومتابعة تنفيذها بكل عناية، وإبلاغ المصالح المركزية بوزارة التربية الوطنية بأي صعوبة محتملة.

وزيرة التربية الوطنية

نورية بن غبريت